أميركا اللاتينية تشهد تطورات جديدة

العسكريون ينسحبون من السلطة في الاكوادور وبوليفيا بعد فوز مدنيين في الانتخابات

الاكوادور التي عرفت ٥٩ انقلابا عسكريا و ١٧ دستورا في مدة ١٥٩ عاما منذ استقلالها ، نجح تجمع القوى الشعبية اخيرا بتنصيب رئيسه الجديد وازاح العسكريين من السلطة . وهكذا تصبح الاكوادور رابع دولة يحكمها مدنيون في اميركا اللاتينية ، وفي بوليفيا ايضا الجنرال باوليا يترك السلطة للرئيس الجديد والتر جيفارا الذي فاز بالترشيح من البرلمان .

الاكوادور التي يبلغ عدد سكانها ٧ ملايين نسمة والتي تعاقبت عليها انواع شتى من الانقلابات تشهد هدوءا جديدا وتطورا قد يجر بلدانا لاتينية عدة وراءه ، فالانتخابات التي جرت منذ نحو عام ١٩٧٨ « الدورة الاولى » حيث لم يحصل اي من المرشحين الستة على اغلبية تؤهله للفوز ، أعيدت مرة اخرى في « دورتها الثانية » في ١٩٧٩/٤/٢٠ حيث عرفت تنافسا كبيرا ما بين مرشح العسكريين والبرجوازية السيد دوران ، ومرشح « تجمع القوى الشعبية » والديمقراطيين المسيحيين السيد جيم خلدوس . الذي فاز باغلبية ساحقة في البرلمان حيث استطاع ان يجمع ٦٩ مقعدا ، ومن خلال هذه الاغلبية فاز برئاسة الجمهورية التي قيل في وقتها بان العسكريين لن يسمحوا له باعتلاء كرسي الرئاسة في آب وان اميركا قد تعد انقلابا عسكريا ضده .

الا أن الفضل في فوزه يعود الى قائد حملته الانتخابية وزعيم « تجمع القوى الشعبية » القائد الشعبي اسد مكرم « لبناني الاصل ، وهو عم زوجة الجديد » والجدير بالذكر ان اسد مكرم كان قد رشح لرئاسة الجمهورية بعد فوزه بكرسي في البرلمان ، في ٢ كانون الثاني عام ١٩٧٨ ، الا ان السلطة العسكرية أصدرت قرارا بمنع ترشيحه بحجة انه من أصل غير اكوادوري . وهكذا اضطر حزب « تجمع القوى الشعبية » لترشيح جيم خلدوس ممثلا له للرئاسة .

الرئيس الجديد وتركيبة السلطة

جيم خلدوس ٣٨ عاما ، يعتبر أصغر رئيس في اميركا اللاتينية ، كما انه الاكثر شعبية من الـ ٤٤ رئيسا للجمهورية الذين تعاقبوا على الاكوادور ، عمل محاميا ثم قاضيا ، بعد أن كان قائدا وطنيا لمنظمة طلابية ، ثم أصبح عضوا في البرلمان عام ١٩٦٨ ، حتى نصب رئيسا للجمهورية ، بدلا عن المجلس العسكري المكون من ثلاثة أعضاء ، كما نصب نائبا له السيد أورنادو (استاذ في جامعة اكيتو وعضوا مؤسسا منذ ٢٥ عاما للقوى الديمقراطية المسيحية الاكوادورية) .

وهكذا تصبح التشكيلة السياسية الحاكمة عبارة عن تضامن وائتلاف ما بين الديمقراطيين المسيحيين وتجمع القوى الشعبية ، حيث رفع الحزبان شعارا انتخابيا موحدا وهو « لا فوريفا دي الكامبيو » اي قوى التغيير الذي لقي صدى جماهيريا كبيرا ضم شبيبة كادحة من كل الطبقات . ووجه نضاله الى ازاحة العسكريين من السلطة واقامة نظام ديمقراطي تساهم الطبقات الجماهيرية فيه بالسلطة ويتجه نحو الاصلاحات الاجتماعية ، وعدالة توزيع الدخل .

اليمين المعارض على لسان مرشحه دوران بتهم جماعة السلطة الجديدة بانهم شباب لا سابق معرفة لهم بالسياسة ولا بالسلطة ، وحقيقة الامر بان عدم احترافهم السياسي هو ميزة لهم . والميزة الشعبية الاخرى الذي يتمتع بها النظام الجديد ، هي موقفه الصارم من العسكريين ومن الاقلية البرجوازية المسيطرة . والرئيس ونائبه ينحدران من أصول شعبية وسكنان احياء شعبية أيضا اتاحت لهم لقاء دائما مع الجماهير الكادحة التي لم يكن لها سوى دور هامشي في المجتمع .

برنامج الحكومة الجديدة

يذكر الرئيس الجديد في سياق خطاب حديث له المفاهيم الاساسية التي أخذ على عاتقه ارسائها في الاكوادور فيذكر « ان عضوية حزب شعبي مثل تجمع القوى الشعبية ، أتاحت لي فرصة الالتحام الدائم مع المطالب الجماهيرية الملحة ، ومع ايديولوجيتهم الشعبية في الحياة اليومية ، وأن الحكومة الجديدة ستعمل أولا بصدد رغبتها في التغيير على : اقامة توازن حقيقي ما بين التطور الاقتصادي والعدالة الاجتماعية ، وعلى بناء ديمقراطية تساهم في ارسائها طبقات شعبية لم يكن لها أي دور سابق ، وعلى احترام كل الاتجاهات السياسية » .

ان هذا الخطاب كما يذكر المراقبون ترك أثرا حسنا جدا لدى الجماهير الاكوادورية التي وضعت كل آمالها في شخصية الرئيس الجديد الذي يكرر دائما عبارته بان « الحكومة الجديدة لن تعجب الاقلية البرجوازية » كما انه يقف بحزم أمام العسكريين الذين يريدون أن يفرضوا أحدهم لوزارة الدفاع فقد صرح بانه هو الذي سينصب لهذا المنصب وليس العسكريون .

علق أحد الدبلوماسيين الجدد على برنامج الحكومة بقوله « هل سيستطيع هذا الرئيس الشعبي أن يهتم بالاتجاهات السياسية التي حملته الى السلطة ؟ » وهل سينفذ برنامجه في اعادة توزيع الثروة عن طريق تطبيق نظام ضريبي جديد على الاملاك الكبيرة والدخول العالية . ان الجواب على هذا السؤال يأتي من الرئيس الجديد نفسه حيث يؤكد اعتماده على القطاعات الجماهيرية الكادحة التي ستحمي هي نفسها هذه الاجراءات التي ستكون لمصلحتها . ومن الان ستطبق الحكومة الجديدة قانون الضمان الاجتماعي الذي سيشمل الجميع ، كما وعدت باستحداث فرص عمل كثيرة وبناء مساكن شعبية رخيصة .. » الا ان الكثيرين يتساءلون ، من أين ستأتي الحكومة بالاموال اللازمة لتنفيذ مشاريعها وبرامجها هذه ؟ لا سيما وان الفائدة الجدد يستبعدون اي حديث عن « التأميم » بل ان هذه الكلمة تعتبر محرمة هناك كما يذكر أحد الدبلوماسيين . والسبب ان السيد خلدوس ونائبه أورنادو مثلهم مثل ريدريكو بورا قائد اليسار الديمقراطي او باشو ورتا الليبرالي الكلاسيكي ، ان هؤلاء جميعا يعرفون بان اي اجراء اشتراكي قد يستفز العسكريين ، ويخافون من ان يعودوا لتطويق السلطة الجديدة بانقلاب عسكري جديد .

وهكذا ستعتمد السلطة الجديدة على مساعدة الحكومات الديمقراطية الاجتماعية في أوروبا الغربية وستناقش كما حدد أورنادو مشكلة الديون الخارجية مع الدول المعنية وستطلب مساعدات مادية من فنزويلا ، كما ستهتم بتطوير البحث عن البترول . ان هذه الامال بالرغم من انها قد تساعد الحكومة الجديدة الا أنها تبقى آمالا غير مؤكدة وفي حال تأكدها أيضا قد تربط البلاد بتبعية من نوع جديد . ان السيد أورنادو يؤكد على ان النظام الجديد « سيعمم ويحمي الديمقراطية في البلاد ، وسوف يقرح على البرلمان صيغة لالغاء كل القوانين التي تحجب حرية المواطنين كقانون الدفاع الوطني ، وكقانون حرمان الاميين من التصويت للانتخابات » كما يؤكد الرئيس الجديد ، بأن حكومته ستعمل على انهاء الاتجاه نحو تطوير الزراعة التي تعتبر الثروة الطبيعية والقاعدة الاساسية للموارد والدخل .

احتمالات الصراع داخل السلطة

على الرغم من أن خلدوس هو مرشح « تجمع القوى الشعبية » فان لهذا الحزب مآخذ عديدة على مرشحه تبدو اولها واساسها من الصراع القائم بينه وبين أسد مكرم زعيم الحزب الذي كان لا يثق بالديمقراطيين المسيحيين وكثيرا ما رفض التعامل مع شخصية أورنادو الذي يتهمه أنصار مكرم بانه خريج المدارس الاوروبية الغربية والمساوم الاصلاحي. كما أن أسد مكرم تحدث عن قراره بالترشيح لرئاسة المجلس النيابي في حين أن خلدوس تمنى عليه البقاء عضوا عاديا في البرلمان ورفض ان يتدخل في سياسته وعبر عنها « ان المكان الطبيعي لاسد مكرم هو البرلمان ولكل منا وظيفته » أي انه يريد أن يؤكد قرار العسكريين القدامى باستبعاد ترشيح أسد مكرم لرئاسة الجمهورية .. ان احتمالات أن تواجه الظرفان او أن يستشري الصراع واردة جدا ومن الان يحاول خلدوس فرض نائبه على الحزب ويعتقد بان أوناردو قادر على سد ثغرات حزب تجمع القوى الشعبية ، الامر الذي يرفضه مكرم وأنصاره في الحزب . ان مآخذ مكرم على خلدوس بانه غير راديكالي ومحافظ في حين يعرف عن مكرم عناده وتطرفه اليساري ، ان هذه المآخذ قد تشهد تطورا يحول صيغة الصراع من مواجهة البرجوازية المتربصة بالسلطة التي يؤيدها العسكريين ، الى المواجهة الداخلية بين يسار محافظ وآخر متطرف . وهكذا ستشهد كيتو ، العاصمة الاكوادورية تطورات أحدث باتجاه التجذر .

■

بوليفيا

صراع حاد بين المرشحين للرئاسة

عين مجلس الشيوخ رئيسًا ثالثا بصفة مؤقتة

منذ أن قرر الجنرال دافيد باديليا ، الرئيس البوليفي الذي استحوذ على السلطة في تشرين الثاني عام ١٩٧٨ ، بأنه سيترك السلطة الى المدنيين عن طريق اجراء انتخابات عامة ، والصراع يبدو ما بين اليمين الوسط الذي تمثله « الحركة الوطنية الثورية » وقوى الديمقراطيين البوليفيين المنضمين الى « اتحاد الديمقراطيين الشعبيين » ولقد وصلت الازمة قمتها في الاشهر الاخيرة حيث حقق مرشح الديمقراطيين السيد ارنان سيلس سوازو أغلبية في الاصوات لرئاسة الجمهورية الا انه لم يحصل على الاغلبية البرلمانية ، في حين حقق فيكتور انستسورو مرشح اليمين « الحركة الوطنية الثورية ! » أغلبية برلمانية . وهكذا بدا وكأن المأزق لا خروج منه وهدد العسكريون بالبقاء في السلطة اذا لم يحصل اتفاق ما بين المرشحين .

وقد حاول البرلمان ان يجد صيغة للتفاهم ما بين الطرفين الا انه لم ينجح في استدراك الموقف ، الامر الذي فاقم الازمة ، فدعت وفقا لذلك النقابات العمالية البوليفية المتحدة في المركز النقابي العمالي الى اضراب عام في ٢ آب الحالي وذلك لتأييد مرشح الديمقراطيين وادانة الاسلوب الانتخابي الذي يمنح المحافظات الامزونية امتيازات انتخابية كبيرة . فلكي يفوز نائب في البرلمان عن هذه المحافظات يكفي أن يحصل على ١٢٠٠ صوت فقط في حين لا تستطيع محافظات الوسط الفوز بنائب الا اذا جمعت ٢٤ الف صوت . ولكي يفهم السبب في ذلك فالمحافظات الامزونية يسيطر عليها حزب اليمين « الحركة الوطنية » في حين يسيطر اتحاد الديمقراطيين على المحافظات الاكثر سكانا الوسطية في البلاد. وهذا يفسر فوز مرشح اتحاد الديمقراطيين برئاسة الجمهورية في حين فاز حزب اليمين بالاغلبية البرلمانية .

واضراب العمال الذي دام ٤٨ ساعة شلت خلالها كليا كل النشاطات في العاصمة ادى بدوره الى اشتباك مع القوات المسلحة التي قمعت المضربين بالقوة مما ادى الى سقوط عامل قتيل وعدة جرحى .

الخروج من الازمة بتعيين رئيس جديد بدون انتخاب

لم يجد مجلس الشيوخ أمام الازمة المفاقمة التي شهدتها العاصمة لاباز غير تعيين رئيس من صفوف المجلس بصورة مؤقتة يقوم أثناء حكمه بتعديل قانون الانتخاب ويحضر لانتخابات أخرى قرر أن تجري في أيار عام ١٩٨٠ . والرئيس الجديد الذي تسلم مقاليد السلطة يوم الثلاثا ٨ آب هو والتر جيفارا عرف حكومته في خطاب القاه يوم تنصيبه بانها تعمل لارساء الاجراءات الديمقراطية وتعديل قانون الانتخاب . كما تحدث عن تأزم الوضع الاقتصادي للبلاد وبأنه وصل الى قمة التفاقم ، حتى ان الديون الخارجية لبوليفيا وصلت الى درجة انها اصبحت تساوي قيمة الناتج الوطني الاجمالي ، وذكر بان ميزان المدفوعات يعاني عدم اتزان خطير .

ولقد حاول الرئيس المعين أن يقوم بتشكيل حكومة ائتلافية تضم كلا من حزب اليمين واتحاد الديمقراطيين الا أن اتحاد الديمقراطيين رفض الاشتراك في حكومة يشغل فيها أعضاء حزب اليمين وزارات لا يستحقونها . مما حدا بالرئيس جيفارا الى أن يشكل حكومة برلمانية سميت بانها « غير سياسية » أي لا يوجد فيها أي شخصية سياسية معروفة ولا تمثل أي حزب سياسي ، ولقد تشكلت هذه الحكومة يوم الخميس ٩ آب من أعضاء مدنيين ما عدا وزير الدفاع الجنرال اسماعيل سافيدرا الذي احتفظ بمنصبه القديم في الوزارة السابقة .

وهكذا تتضح الصورة فالعسكريون انما تركوا السلطة كي تستلمها البرجوازية الكبيرة التي ستجري بعض التعديلات التي تضمن لها مصالحها ، وبنفس الوقت تؤجل انفجار خط ثوري بدأ يهدد كل الانظمة العسكرية في أميركا اللاتينية بعد انتصار الثورة النيكاراغوية .. وفي كل الاحوال فهزيمة الانظمة العسكرية في أميركا اللاتينية الواحد تلو الاخر يفتح آفاقا جديدة للعمل الجماهيري ، ويقوم بانضاج العمل الثوري باتجاه هزيمة الامبريالية .